تطور نفقات التجهيز في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائر2000-2024

Evolution of Equipment Expenditures within the Framework of Economic and Social Development Programs in Algeria (2000–2024)

بهاء الدين طويل[1]، آمنة مرداسي[2]

[1] جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)، bahadine.touil@univ-batna.dz

[2]جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)، amina.merdaci@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/09 تاريخ القبول: 2026/05/30 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

مع مطلع الألفية الثالثة عرفت سياسة الإنفاق العام بشقيها، توسعا ملحوظا وزيادة مضطردة، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج التنموية الطموحة المتعاقبة، التي انطلقت عام 2001، واستمرت إلى غاية 2024، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، تحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير البنية التحتية والمناطق المعزولة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على نفقات التجهيز، طرق تصنيفها وتسييرها، وكذا المشاريع التنموية المتتالية، مع التحليل لتطور نفقات التجهيز، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2024.

كلمات مفتاحية: نفقات التجهيز، ميزانية التجهيز، برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

At the onset of the third millennium, public expenditure, in both of its components, witnessed notable expansion and sustained growth. This trend is clearly reflected in the successive ambitious development programs launched in 2001 and continuing through 2024, aimed at fostering economic growth, enhancing living standards, and developing infrastructure in remote regions. This study seeks to examine equipment expenditures, their classification and management, as well as the sequence of development projects, while providing a detailed analysis of the evolution of equipment spending over the period 2000–2024.

Key words: Dépenses d'équipement, Equipment Budget, Economic and Social Development Programs.

المؤلف المرسل: بهاء الدين طويل، **الإيميل:** bahadine.touil@univ-batna.dz

1. مقدمة:

1.1. تمهيد:

منذ سنة 2000، عرف الإنفاق العام بشقيه، نفقات التسيير ونفقات التجهيز توسعا كبيرا وزيادة مضطردة، وبشكل خاص تميزت نفقات التجهيز في الجزائر بتعقيدها وصعوبة تسييرها، بالنظر إلى صعوبة تقديرها وتعدد الأطراف المتدخلة في تسييرها، تنفيذها وضخامة الاعتمادات المالية المخصصة لها.

لقد شكلت قوانين المالية السنوية الإطار القانوني والتشريعي، لتجسيد مشاريع الاستثمار العام، أملا في تحقيق الأهداف المتعددة، التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها تحقيق التنمية الاقتصادية، التقليل من حدة البطالة والرفع من المستوى المعيشي لسكان البلاد.

انتهجت الجزائر سياسة البرامج التنموية الطموحة المتتالية، منذ مطلع القرن العشرين، وذلك بعد خروجها من الأزمة الأمنية وانتعاش إيراداتها، بفعل ارتفاع أسعار النفط. تم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر فتح حسابات تخصيص خاصة بتمويل ميزانية الدولة، للاستثمار والتجهيز العمومي، حيث صنفت المشاريع الكبرى لبرامج التجهيز في مختلف القطاعات الحيوية، ونفذت من طرف الوزارات والهياكل غير الممركزة والبلديات.

2.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإننا نطرح الإشكالية التالية: **ماهي نفقات الدولة للتجهيز وماهي البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2024؟**

مع فرضية وجود علاقة طردية، بين البرامج التنموية بالبلاد ونفقات الدولة للتجهيز.

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث في كونه يعالج أحد أهم مواضيع المالية العامة، ألا وهي النفقات العامة، وبشكل خاص نفقات التجهيز، بالنظر لمكانتها الكبيرة في الجزائر، ارتفاع الأغلفة المالية المرصودة لها، والآمال المعقودة عليها، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

4.1. الهدف من الدراسة:

تتمثل الأهداف التي تسعى إليها ورقتنا البحثية، في رغبة بلوغ جملة من النقاط، التي نوردها فيما يلي:

- تسليط الضوء بالدراسة على نفقات التجهيز؛
- التطرق إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من 2000 إلى 2024؛
- تحليل لتطور نفقات التجهيز في الجزائر، خلال فترة الدراسة المسلط عليها بالاهتمام.

5.1. المنهج المتبع:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي، الذي من خلاله يمكننا التعرف على مختلف الجوانب النظرية لمتغيري البحث، وكذا واقع مسارها التطوري في الجزائر خلال ربع قرن ماضي، إضافة لتوضيح العلاقة بينها.

2.ماهية نفقات التجهيز:

لنفقات التجهيز أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها خصائص تميزها عن نفقات التسيير، لذا سنحاول في طيات هذا الشق من الدراسة، التعرف والإحاطة بالجانب النظري لنفقات التجهيز، عبر استعراض خصائصها وتصنيفها، لنعرج كذلك على أهم طرق تسييرها في الجزائر.

1.2 تعريف نفقات التجهيز:

يمكن تعريف نفقات التجهيز على أنها: "تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، تتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، كما تسمى أيضا بالاستثمارات المنتجة، يضاف إليها إعانات التجهيز، المقدمة لبعض المؤسسات العمومية".(قاشي و بن سنة، 2019، الصفحات 27-28)

بشكل عام، يمكن تعريف نفقات التجهيز على أنها: "مجموع الاعتمادات المالية، المرصودة في الميزانية العامة للدولة، والمنفذة تحت مسؤوليتها، والتي تحدد على أساس

الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، المسطرة في البرامج التنموية المتعاقبة، وعلى رأسها تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة الناتج الوطني".

2.2 خصائص نفقات التجهيز:

تتسم نفقات التجهيز بجملة من الخصائص، تميزها عن نظيرتها نفقات التسيير، وعلى رأسها ما يلي:(جيلالي، 2019، صفحة 17)

1.2.2. الإنتاجية:

تعد نفقات التجهيز نفقات منتجة، يتولد عنها إنتاج مادي، كنفقات التجهيز في القطاع الصناعي والفلاحي، أو إنتاج غير مادي كنفقات المنشآت التربوية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وكذا التكوين المهني.

2.2.2. نفقات تدخلية:

تعتبر نفقات التجهيز نفقات تدخليه تستعملها الدولة، من أجل التأثير على الأوضاع الاقتصادية.

3.2.2. نفقات نهائية:

تعتبر نفقات التجهيز نفقات نهائية، كونها نفقات غير مسترجعة، وبالتالي فإنها لا تعد بمثابة توظيف لرؤوس الأموال من قبل الدولة، لأجل الحصول على العوائد المالية.

4.2.2. عدم ثبات الحجم:

تتميز نفقات التجهيز بعدم الاستقرار في حجم الإعتمادات المخصصة لها، بحيث تخضع لتوفر إيرادات عمومية فائضة، عن تلك التي تغطي نفقات التسيير، ويخضع حجم نفقات التجهيز لمداخيل الجباية البترولية. (جيلالي، تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر ص 266-297.، 2002، صفحة 277)

5.2.2. خاصية التعقيد:

بالنظر لضخامة المشاريع المتعلقة بنفقات التجهيز، والتي تتميز بالتعقيد فيما يتعلق بطرق تقديرها، تحضيرها وطرق تنفيذها.

3.2. تصنيف نفقات التجهيز:

تصنف نفقات التجهيز في الجزائر من ناحية تسييرها إلى ثلاثة أصناف:

1.3.2. النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة:

تسمى كذلك بالبرامج القطاعية الممركزة، وهي البرامج التي تتضمن مشاريع كبرى، ذات بعد وطني واستراتيجي، وهي: "عبارة عن مجموع المشاريع، أو البرامج لقطاع ما والمسجلة في مدونة نفقات التجهيز العمومي"،(الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2009 (السنة 46)، صفحة 24) وتخص برامج التجهيز الممركزة للوزارات، الإدارات العامة والمؤسسات العمومية ذات الاستقلال المالي.

يقصد بالبرنامج: "مجموع المشاريع، أو النشاطات المحددة التي تصب في نفس الهدف". (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، 2009 (السنة 46)، صفحة 24)

و"تكون هذه البرامج موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون باسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة". (الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية، 1998 (السنة 35)، صفحة 09)

2.3.2. النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة

تتكون هذه النفقات من البرامج القطاعية غير الممركزة من برامج ومشاريع قطاعية غير ممركزة وتكون موضوع مقررات يتخذها الوالي". (الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية، 1998 (السنة 35)، صفحة 07)تسجل البرامج القطاعية غير الممركزة باسم الوالي، حيث يتم إخطار البرامج حسب القطاع الفرعي، ويغطي ترخيص البرامج الجديدة للسنة، إضافة لإعادة تعديل (تقييم) البرامج الجاري تنفيذها.

لا يفرّد الوالي إلا المشاريع التي بلغت الاكتمال الكافي، الذي يسمح بالانطلاق في إنجازها خلال السنة.(الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية، 1998 (السنة 35)، صفحة 09)

3.3.2. المخططات البلدية للتنمية:

استحدثت المخططات البلدية للتنمية بموجب المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 غشت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية.استحدثت هذه البرامج في إطار تنفيذ سياسة اللامركزية في تسيير الإنفاق العمومي، وإعطاء هامش

من الحرية للسلطات المحلية، في تجسيد المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى بلدياتهم.(هجرس و بزيان، 2016، صفحة 37)

تخضع المخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية، وتتمحور هذه البرامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية، وهي مفصلة في مدونة المخططات البلدية للتنمية. نذكر منها على وجه الخصوص: التزويد بمياه الشرب، التطهير، الطرق، الشبكات وفك العزلة. تعد هذه البرامج من قبل المصالح الولائية المختصة، بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية، أين توزع طبقا للقانون حسب الأبواب وبلديات الولاية، مع تفضيل البلديات المحرومة.(الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية، 1998 (السنة 35)، صفحة 10)

تنفذ جميع البرامج السابقة على شكل رخص برامج كلية (متعددة السنوات حسب مدة إنجاز المشروع) واعتمادات دفع سنوية.

الشكل رقم1: مخطط تصنيف نفقات التجهيز من حيث التسيير.



المصدر: من إعداد الباحثين.

4.2. نظام تسيير نفقات التجهيز:

ثمة نظامان لتسيير نفقات التجهيز العمومي، يقوم مبدؤهما الأساسي على المدة الزمنية، التي تنفذ خلالها البرامج المختلفة.

1.4.2. نظام رخص البرامج (رخص الالتزام):

يقصد برخص الالتزام: المبلغ الإجمالي الذي يمكن الالتزام به، لإبرام عقود، أو صفقات أشغال ولوازم، إجراء طلبات تموين ويكون مبلغا تقديريا، أو الاعتمادات المالية التقديرية الإجمالية المرصودة، لتنفيذ مختلف البرامج. لقد عرفته المادة السادسة من قانون المحاسبة العمومية 90-21، على أنه: "الحد الأعلى للنفقات، التي يؤذن فيها للآمرين

بالصرف استعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها".(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1990 (27)، صفحة 1131)

مما سبق، يمكن استخلاص خصائص رخص البرامج، وهي:

- مبالغ تسمح فقط بالالتزام، وليس الدفع؛
- رخص البرامج غير محددة المدة، أي أنها متعددة السنوات، وبالتالي فهي استثناء لمبدأ سنوية الميزانية؛
- قابلية رخص البرامج للتقييم بالزيادة، أو النقصان.

للإشارة فقد تحولت رخص البرامج إلى رخص الالتزام، في إطار الإصلاح الميزانياتي ضمن قانون المالية العضوي، المتعلق بقوانين المالية 18-15، المؤرخ في 2018.

2.4.2. نظام اعتمادات الدفع:

اعتمادات الدفع هي: "التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها، أو تحويلها، أو دفعها، لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1990 (27)، صفحة 1133)

إذن فاعتمادات الدفع هي: أقساط مالية سنوية، تمنح ضمن المبلغ الأقصى لرخصة البرنامج، وتكون حسب التقدم في إنجاز المشاريع، حيث يتم إلغاؤها في نهاية السنة المالية إذا لم يتم استعمالها.

من التعريفين السابقين، يمكن استخلاص خصائص اعتمادات الدفع، وهي تواليا:

- أنها مبالغ سنوية تسمح بإجراء الدفع؛
- تتوافق مع مبدأ سنوية الميزانية؛
- تسير نفقات التجهيز كذلك، وفق برامج تدخل ضمن حسابات التخصيص الخاص، أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

5.2. مضمون نفقات التجهيز وتوزيعها بقوانين المالية للسنة:

يتحدد مضمون نفقات التجهيز، كما ورد في المادة 35 من قانون المالية 84-17، المعدل والمتمم: تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة، ووفقا للمخطط

الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب:**(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1984، صفحة 1043)**

- باب الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- باب إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- باب النفقات الأخرى برأسمال.

تتوزع نفقات التجهيز في قانون المالية للسنة ضمن الجدول(ج)، حيث يجمع البابان الأول والثاني بالقسم العلوي من الجدول، تحت عنوان قسم الاستثمار، ويظهر الباب الثالث في القسم السفلي بعنوان قسم العمليات برأسمال.

1.5.2. قسم الاستثمار:

يضم هذا القسم البابان الأول والثاني، المذكوران في المادة 35 من قانون المالية 84-17، ويتضمن مبالغ رخص البرامج واعتمادات الدفع السنوية، لمختلف مشاريع التجهيز المقرر إنجازها، وتأتي موزعة على عشر قطاعات وهي:

- التربية والتكوين؛
- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- دعم الحصول على سكن؛
- مواضيع مختلفة؛
- المخططات البلدية للتنمية.
- الصناعة؛
- المناجم والطاقة؛
- الفلاحة والري؛
- دعم الخدمة المنتجة؛
- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛

2.5.2. قسم العمليات برأسمال:

قدم المشرع تعريفا للعمليات برأسمال (الجزء السفلي من الجدول ج)بالمادة 3 مكرر، من المرسوم 09-148 المعدل والمتمم، على أنها: "العمليات برأسمال الموجهة للتكفل بتبعات الخدمة العامة، أو البرامج الخاصة المفروضة من الدولة، وغير المؤهلة للتسجيل في مدونة الاستثمارات العمومية للدولة، وتنفذ من خلال حسابات التخصيص الخاص عن طريق التعاقد".(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 24)

من أجل ما سبق تعد هذه العمليات: تخصيصات نهائية موجهة لدعم النشاط الاقتصادي، وقد تتغير من سنة إلى أخرى، لأنها تكون موضوع برنامج عمل سنوي للدولة، وتكون غالبا موزعة كما يلي:

- **أولا:** دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)؛
- **ثانيا:** تخصيص صندوق الاستثمار لصالح الولايات الجديدة؛
- **ثالثا:** احتياطي لنفقات غير متوقعة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف كان معمولا به قبل سنة 2023، وهي سنة المرحلة الانتقالية بين ميزانية الوسائل في إطار قانون المالية 84-17، وميزانية البرامج والأهداف في إطار قانون المالية العضوي 18-15، وكذا المراسيم والمناشير التي أعقبته. يتجلى تبني نظام ميزانية البرامج والأداء، بنص المادة 02 من قانون المالية العضوي 18-15: "يعد قانون المالية ويساهم في تجسيد السياسات العمومية، التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير، المتمحور حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة ومعينة، ووفقا لغايات المصلحة العامة، والتي تكون موضوع تقييم".(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018، صفحة 09)

في إطار المادة رقم: 28، من قانون المالية العضوي 18-15، تم توزيع النفقات العامة(تسيير وتجهيز وغيرها) بشكل عام على أربعة أسس، كالآتي:(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018، الصفحات 11-12)

- التصنيف حسب النشاط؛
- التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (نجد أن نفقات الاستثمار مشار إليها في العنوان الثالث)؛
- التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة؛
- التصنيف حسب الهيئات الإدارية.

3. تحليل تطور نفقات التجهيز العمومي في إطار برامج التنمية من 2000 إلى 2024:

عرفت نفقات التجهيز العمومي بالجزائر خلال فترة الدراسة، الممتد من 2000 إلى 2024، نموا مستمرا، مرده تزامنها مع البرامج التنموية المنتهجة في البلاد، والتي يمكن تبيان مسارها التطوري في الجدول أدناه:

الجدول رقم 1: تطور نفقات التجهيز العمومي في إطار برامج التنمية من 2000 إلى 2024 (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003
ميزانية التجهيز	321,929.00	357,395.00	452,930.00	516,504.00
السنوات	2004	2005	2006	2007
ميزانية التجهيز	638,036.00	806,905.00	1,015,144.00	1,434,638.00
السنوات	2008	2009	2010	2011
ميزانية التجهيز	2,024,999.00	2,283,652.00	2,749,203.00	3,403,843.00
السنوات	2012	2013	2014	2015
ميزانية التجهيز	2,390,073.00	2,356,671.00	2,545,544.00	2,589,022.00
السنوات	2016	2017	2018	2019
ميزانية التجهيز	2,031,257.00	2,269,753.00	3,953,288.00	3,266,665.00
السنوات	2020	2021	2022	2023
ميزانية التجهيز	2,612,688.00	2,474,786.00	3,079,471.00	3,376,004.00
السنوات	2024			
ميزانية التجهيز	3,417,977.00			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من معطيات الجدول رقم: 01، نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة ومطردة في نفقات التجهيز، فقد عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، توسعا في الإنفاق العام نتيجة انتعاش أسعار البترول، خروج البلاد من الأزمة الأمنية وبدء تنفيذ الرامج التنموية. فيما يلي تحليل لتطور نفقات التجهيز بالبلاد، حسب كل برنامج على حدى:

1.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي(2000-2004):

خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ارتفعت نفقات التجهيز من: 321,92 مليون دينار سنة 2000، لتصل إلى: 638 مليون سنة 2004، وقد كانت موجهة لتهيئة البنية التحتية، تأهيل المرافق الإدارية، الاجتماعية والصحية وتنمية المناطق النائية، بهدف تحسين المستوى المعيشي وتهيئة البنية التحتية المتضررة، جراء فيضانات 2001 وزلزال 2003.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، الممتد من 2005 إلى 2009، استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع، بشكل أكبر من الفترة السابقة لها، لتبلغ ذروتها عام 2009 وتتضاعف مرتين تقريبا، من: 806 مليون دينار إلى: 2283 مليون دينار. جاء هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة المواطنين، القضاء على البطالة، استقطاب استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي وكذا استكمال المشاريع الكبرى، وعلى رأسها الطريق السيار شرق غرب، الطريق الصحراوي ومشروعي تنمية الهضاب والجنوب.

3.3. البرنامج الخماسي للنمو(2010-2014):

لقد عرفت نفقات التجهيز مستويات قياسية، خلال البرنامج الخماسي للنمو، الممتد من 2010 إلى 2014، وتراوحت نفقات التجهيز بين مليارين وثلاثة ملايير دينار، وجاءت هذه النفقات لاستكمال إنجاز المشاريع طور التنفيذ، دعم اقتصاد المعرفة وتحسين مناخ الاستثمار، مع الاستمرار في دعم السكنات وتوسيع النسيج العمراني.

4.3. برنامج توطيد النمو(2015-2019):

خلال فترة برنامج توطيد النمو، الممتد من 2015 إلى 2019، فقد عرفت نفقات التجهيز استقرارا في الاعتمادات المالية المخصصة لها، مقارنة بالفترة السابقة وظلت متراوحة بين مليارين وثلاثة ملايير دينار. جدير بالذكر أن الصدمة النفطية عام 2014، قد ألقت بظلالها على نفقات التجهيز، ما أدى إلى تجميد المشاريع التي لم تنطلق بعد، مع استكمال المشاريع طور الإنجاز، فيما يخص البرامج القطاعية المركزية والبرامج القطاعية غير الممركزة، إلا أن المخططات البلدية للتنمية لم تشملها إجراءات التجميد، بسبب سياسة الدولة حيال المناطق المحرومة، من أجل ترقيتها ودعم التنمية في المناطق المعزولة.

5.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي(2020-2024):

عرفت نفقات التجهيز في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي 2020-2024، ارتفاعا محسوسا لتبلغ: ثلاث مليارات ونصف مليار دينار، حيث انصب الاهتمام على المناطق الهشة، المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني، في إطار برنامج الظل، حيث سطر فيه إنجاز: 12841 مشروع تنموي، بتمويل 188,42 مليار دجلفك العزلة عن مناطق الظل، إضافة إلى تشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي.

4. برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (2000-2024):

عرفت سياسة الإنفاق العام بالجزائر، خلال فترة الدراسة، توسعا كبيرا وزيادة مطردة، بفعل تبني برامج تنموية طموحة، من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، رفع معدلات النمو وتحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، وجاء ذلك بعد فترة غير ناجعة للمخططات التنموية، وكذا انتهاء الأزمة الأمنية والاقتصادية، التي عصفت بالبلاد لعشر سنوات. فيما يلي تفصيل للبرامج المتتالية للتنمية الاقتصادية.

1.4. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج، في سياق انتعاش مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد، وتحسن مؤشرات التوازنات المالية الخارجية والداخلية، وعلى رأسها الفائض المسجل في الخزينة العمومية، بفعل ارتفاع أسعار النفط إلى: 20 دولارا سنة 2000، لتصل إلى: 40 دولارا سنة 2004، وبالمقابل فقد عرف المستوى المعيشي للسكان، تدهورا كبيرا جراء التحولات والإصلاحات المفروضة، خلال فترة التسعينات.

تم الإعلان عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من طرف رئيس الجمهورية، بمناسبة خطابه في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، بتاريخ: 26 أفريل 2001،بعد استعراضه للوضع العام في البلاد وللمؤشرات الاقتصادية، وقد خصص غلاف مالي قدر بـ: 525 مليار دينار، لتنفيذ البرنامج، والذي يمتد من 2001 إلى 2004، يهدف أساسا إلى توفير السكن، فتح مناصب شغل ودعم القطاع المنتج للقيمة المضافة والثروة. (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الثاني لسنة 2001، صفحة 87)

في الإطار التشريعي، نصت المادة: 230، من القانون رقم: 01-21، المؤرخ في 22-12-2001، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، على ما يلي: "يفتح في كتابات

الخزينة، حساب تخصيص خاص رقمه: 108-302، وعنوانه: حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي، المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2002، صفحة 74)

يمكن إبراز أهم مجالات إنجاز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والمبالغ التي تم رصدها لتحقيقه، في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: ملخص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المحاور الرئيسية	المبلغ (مليار دج)	الأهداف
دعم النشاطات المنتجة:		- التخلي عن دعم مؤسسات القطاع العمومي؛
➢ الفلاحة؛	65	- توسيع الإنتاج الفلاحي؛
➢ الصيد البحري والموارد المائية.	90	- ترقية الصادرات؛
		- تحقيق الاستقرار لسكان الأرياف ومحاربة الفقر والتهميش؛
		- دعم القدرة الإنتاجية، التي يملكها القطاع.
التنمية المحلية والاجتماعية:		- تأهيل المناطق النائية والمعزولة، لتطويق آفة الفقر؛
➢ التنمية المحلية؛	113	- خلق مناصب الشغل، باستهداف الولايات الأكثر حاجة.
➢ الشغل والحماية الاجتماعية.	16	
تدعيم الخدمات العمومية:		- ترقية المجمعات السكنية في المناطق الحضرية الكبرى؛
➢ التجهيزات المهيكلة للتراب الوطني؛	142	- ضمان توفر المياه الصالحة للشرب ومياه السقي؛
➢ المنشآت القاعدية للري؛	31	- تسهيل نقل السلع والأشخاص، وتفادي التكاليف المرتفعة؛
➢ الأشغال العمومية؛	45	- تدعيم القطاع بوسائل حديثة وتنمية الحظيرة التكنولوجية.
➢ الاتصالات.	100	
تنمية الموارد البشرية:		- إعادة الاعتبار للمنشآت المدرسية وضمان حسن سيرها؛
➢ التربية الوطنية؛	27	- إعادة الاعتبار للتجهيزات البيداغوجية والمنشآت؛
➢ التكوين المهني؛	9	
➢ التعليم العالي والبحث العلمي؛	18	

➢ الصحة والسكن؛ ➢ الرياضة والثقافة.	15 6	– تنمية الموارد البشرية وإنشاء منشآت جديدة؛ – إعادة الاعتبار للمنشآت الصحية؛ – إعادة الاعتبار للمنشآت الرياضية.
المجمـــوع:	**525**	

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على تدخل وزير المالية وتقديمه لمشروع قانون المالية لسنة 2002.

2.4. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تمت صياغة برنامج دعم النمو الاقتصادي، في محاولة لإعادة بعث التنمية، وتدارك الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وقد جاء هذا البرنامج في فترة تميزت بوفرة مالية، وبتحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

من الناحية التشريعية، فقد تم استحداثه بموجب أحكام المادة: 27، من القانون رقم: 05-05، المؤرخ في: 25 جويلية 2005، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، التي تنص على ما يلي:" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص، رقمه: 120-302، وعنوانه: "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي"، المسجلة بعنوان: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2005 (السنة 42)، صفحة 08)

وهو برنامج خماسي، رصد له: 4200 مليار دينار، يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين، القضاء على البطالة، وكذلك استقطاب استثمارات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، بغرض خلق مليوني منصب شغل، وإنشاء 10000 مؤسسة جديدة، في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009.

الجدول رقم 3: ملخص برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

المحاور الرئيسية	المبلغ(مليار دج)	الأهداف
تحسين ظروف معيشة المواطنين:	**1900**	– بناء مليون سكن؛
➢ السكن؛	555	– تنمية المنشآت؛
➢ التربية التكوين والتعليم العالي؛	400	– فك العزلة عن المناطق الريفية؛
➢ برامج التنمية للبلديات؛	200	– الربط بالكهرباء، الغاز والماء، وترقية الهضاب.
➢ باقي القطاعات.	745	
تنمية المنشآت القاعدية للبلاد:	**1700**	– استكمال المشاريع الجارية، وتحديث

➢ النقل؛ ➢ الأشغال العمومية؛ ➢ الموارد المائية.	700 600 400	النقل السككي؛ – استكمال الطريق السيار، شق وتأهيل الطرق؛ – استكمال مشاريع الري، السدود ومحولات المياه.
دعم التنمية الاقتصادية للبلاد: ➢ الفلاحة والتنمية الريفية؛ ➢ الصناعة ترقية الاستثمار والسياحة.	**2350** 350 2000	– دعم القطاع، لإسهامه في التنمية الوطنية؛ – تعزيز ودعم القطاع الصناعي والمناخ الاستثماري.
تحديث الخدمةا لعمومية:	**200**	– تطوير قطاعات العدالة، المالية والجماعات المحلية.
تنمية القدرات التكنولوجية والاتصال والإعلام:	**50**	– تنشيط النمو وتعزيز المنشآت القاعدية؛ – تحديث الخدمة العمومية وتنمية البلاد بالمعرفة.
المجمـــــوع:	**4200**	

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على خطاب رئيس الجمهورية أمام إطارات الأمة، بمناسبة الذكرى الأولى لتجديد انتخابه بتاريخ: 07-04-2005.

3.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

برنامج توطيد النمو الاقتصادي هو برنامج خماسي، رصد له أكبر غلاف مالي، قدر بـ: 21214 مليار دينار، وجاء استكمالا لبرامج التنمية السابقة، وتعزيزا للمكاسب المحققة.(مجلس الوزراء، 2010، صفحة 02)يعد أكبر برنامج تنموي منذ الاستقلال، وقد قسم إلى قسمين: القسم الأول لاستكمال المشاريع الكبرى الجارية، والقسم الثاني لإطلاق مشاريع جديدة.

لقد تم استحداثه، بموجب أحكام المادة: 70، من قانون المالية لسنة 2010، التي تنص على: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه: 134-302،وعنوانه: "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي"، المسجلة بعنوان البرنامج دعم النمو الاقتصادي".(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية>، 2009 (السنة 78)، صفحة 25)

الجدول رقم 4: ملخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المحاور الرئيسية	المبلغ (مليار دج)	الأهداف
التنمية البشرية: ➢ التربية الوطنية؛ ➢ التعليم العالي؛ ➢ السكن؛ ➢ الصحة؛ ➢ المياه؛ ➢ التضامن؛ ➢ الشؤون الدينية؛ ➢ الطاقة؛ ➢ المجاهدين} ➢ التجارة.	10122	- إنجاز 5000 منشأة للتربية، 300 للتكوين و600000 مقعد جامعي؛ - إنجاز 1500 منشأة للصحة، مليوني وحدة سكنية، توصيل مليون بيت بالغاز و220000 بالكهرباء.
المنشآت الأساسية: ➢ **الأشغال العمومية:** الطرق والموانئ؛ ➢ **النقل:** السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات؛ ➢ **تهيئة الإقليم:** المدن الجديدة.	6448	- مواصلة توسيع وتحديث شبكات النقل، وتهيئة الإقليم والبيئة؛ - تحديث ومد شبكة السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي).
تحسين الخدمة العمومية: ➢ العدالة؛ ➢ المالية؛ ➢ التجارة؛ ➢ العمل.	1666	- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، العدالة والتجارة.
التنمية الاقتصادية: ➢ الملاحة؛ ➢ الصيد البحري؛	1566	- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - إنشاء مناطق صناعية؛ - تطوير الصناعات البتروكيماوية وتحديث

➢ المؤسسات الصغيرة؛ ➢ تحديث المؤسسات العمومية.		المؤسسات العمومية.
مكافحة البطالة:	360	– خلق مناصب شغل جديدة.
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:	250	– تطوير اقتصاد المعرفة، تعميم التعليم واستخدام الإعلام الآلي.

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على معطيات (مجلس الوزراء، 2010).

4.4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 –2019):

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي استكمالا لمسيرة النمو والتنمية، التي انطلقت مطلع الألفية الثالثة، ورصد له غلاف مالي قدر بـ: 22100 مليار دينار، ووجه بشكل خاص لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، وكذا استكمال المشاريع طور الإنجاز، لتحقيق نسبة نمو قدرها: □**%**.

من الناحية التشريعية، فقد تم استحداثه بموجب أحكام المرسوم التنفيذي:15-205، المؤرخ في: 27 جويلية 2015، المتضمن كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، من خلال إنشاء حساب تخصيص خاص، رقمه: 143-302، وعنوانه: "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي"، المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015 (السنة 52)، الصفحات 16-17)

الجدول رقم 5: ملخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 –2019).

المحاور الرئيسة	المبلغ(مليار دج) 2015-2016	الأهداف
الصناعة:	9,9	تشجيع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
الفلاحة والري:	407,6	دعم التنمية الفلاحية والريفية، لتحقيق الأمن الغذائي.
دعم الخدمات المنتجة:	47,5	إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، وتحديث البنية التحتية للاتصالات.

المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية:	2295,50	إتمام المشاريع المتخلفة، ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية، القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات.
التربية والتكوين:	306,4	تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتوعية الأطفال بشأن حماية البيئة.
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية:	184	تنفيذ سياسة حماية اجتماعية وطنية، وإتمام المشاريع.
دعم الحصول على السكن:	258,7	دعم الوصول للإسكان في المدن والأرياف.
المخططات البلدية للتنمية:	1760	تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية والربط بالكهرباء، الغاز والماء.
عمليات برأسمال:	703,6	إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد.
المجموع:	**5973,8**	

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على (مجلس الوزراء، 2010).

تم تحقيق بعض الإنجازات المهمة، لكن بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 2014، وفرض سياسة التقشف سنة 2016، جمدت عدة مشاريع كبرى، خاصة تلك التي لم تنطلق بعد، والتي تخص المشاريع المندرجة ضمن البرامج القطاعية المركزية وغير الممركزة.

5.4. النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016–2030، ومخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي2020 – 2024:

تمت المصادقة على النموذج الأول من طرف مجلس الوزراء، برئاسة عبد المالك سلال، بتاريخ: 26 جويلية 2016، وكان ذلك في ظل انهيار أسعار النفط، منذ 2014، وتراجع المؤشرات الاقتصادية. تم تطبيق المرحلة الأولى منه، في سنوات: 2017، 2018 و2019، وبسبب الأزمة السياسية وجائحة كورونا، فقد تم الانتقال إلى برنامج آخر للنمو.

مخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي2020–2024،هو: مخطط خماسي أعلن عنه الرئيس: عبد المجيد تبون، لإخراج البلاد من تبعية الاقتصاد للمحروقات، وقد تضمن إصلاحات كبيرة، لرفع النمو الاقتصادي، دعم الصناعة وتنويعها، مع تقليص الواردات والتركيز على القطاعات الواعدة للاقتصاد الوطني،لا سيما: المناجم، الزراعة الصحراوية،

الصناعة الصيدلانية، الطاقات المتجددة، المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ضمن مجال الخدمات التكنولوجية وكذا الصناعات الصغيرة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

الجدول رقم 6: ملخص مخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020–2024).

المحاور	المبلغ (مليار دج)	الأهداف
التزويد بمياه الشرب والصرف الصحي:	55,35	تعزيز وتأمين إمدادات مياه الشرب، وتوفير احتياجات مناطق الظل.
الربط بالكهرباء والغاز:	40,73	توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتحسين المناخ الاستثماري.
تحسين ظروف التمدرس والنقل:	11,88	تحسين ظروف التمدرس لكل مناطق الوطن، دعم شبكات النقل والإمداد وتحريك النمو.
فك العزلة والإنارة العمومية:	72,48	فك العزلة عن مناطق الظل وتعزيز أداء المرفق العام.
الصحة الجوارية وفضاءات اللعب:	6,03	تمكين الجميع من العيش بصحة جيدة وتعزيز رفاهية المجتمع.
التغطية الأمنية والمخاطر الطبيعية:	1,95	وضع استراتيجية وطنية للتغطية الأمنية ومحاربة الأخطار الطبيعية، مع تنفيذ نظام التنبؤ والإنذار بمخاطر الفيضانات.
المجموع:	**188,42**	

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على(بن عدة و لكحل، 2022، صفحة 414)

5. خاتمة:

تم التطرق إلى نفقات التجهيز بالدراسة والتحليل، خاصة من خلال المرسوم التنفيذي: 98–227، المؤرخ في: 13 جويلية 1998، المعدل والمتمم، وكذا قانون المالية العضوي: 18–15، من خلال التعرض إلى تصنيفها وطرق تسييرها.

كما تناولنا بالتحليل تطور نفقات التجهيز، للفترة الممتدة من 2000 إل 2024، فقد شرعت الجزائر منذ: 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية، خصصت للنفقات العامة عموما ولنفقات التجهيز خصوصا، أغلفة مالية ضخمة ونفذت عبر برامج تنموية متعاقبة، لتحقيق النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، رفع المستوى المعيشي للسكان وتحسين نوعية

الحياة للمواطنين. بشكل عام أطلقت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، أعقبه برنامج دعم النمو الاقتصادي، الممتد من 2005 إلى 2009، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو، من 2010 إلى غاية 2014، جاء بعده مباشرة برنامج توطيد النمو الاقتصادي، من 2015 إلى غاية 2019، الذي لم ينفذ إلا قسم منه، مع تنفيذ برنامج النموذج الجديد للنمو، والذي استبدل بمخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي2020 – 2024.

1.5. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لنفقات التجهيز، في إطار برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، نذكر جملة من النتائج المتوصل إليها:

- لنفقات التجهيز في الجزائر أهمية خاصة، نظرا لكون الدولة الطرف المسؤول عن مباشرة تمويلها وتسييرها؛
- اعتماد سياسة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، بعد سياسة مخططات التنمية، التي سادت لعقود من الزمن؛
- رصد أغلفة مالية ضخمة لتمويل مشاريع كبيرة وحيوية، شملت كل القطاعات، لمحاولة النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- وجود علاقة طردية بين البرامج التنموية المتعاقبة ونفقات التجهيز العمومي.

2.5. توصيات الدراسة:

في الختام، نوصي بجملة من النقاط، التي نوردها فيما يأتي:

- ضرورة خضوع المشاريع الممولة، في إطار نفقات التجهيز العمومي لدراسات الجدوى، المتابعة والتقييم؛
- تفعيل الرقابة المطبقة على نفقات التجهيز، حتى تتجاوز مجرد المطابقة؛
- التطبيق الأمثل للإصلاح الميزانياتي، تفعيل الرقابة، المسؤولية، المحاسبة والشفافية في التسيير؛

– التقليل من اللجوء إلى حسابات التخصيص الخاص، لتنفيذ ميزانية الاستثمار والتجهيز العمومي، لعدم شفافيتها وصعوبة خضوعها للرقابة التشريعية.

6. قائمة المراجع:

- **النصوص القانونية، التنظيمية والتشريعية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (07 يوليو, 1984). **القانون رقم: 84–17 المتعلق بقوانين المالية**. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025، من drive.google: https://drive.google.com/file/d/0B1ZcCEA55aNgWkF6dHQ4Q3pWYk0/view?resourcekey=0-Ee35vvkrSQ3yPC_GRMnCBg
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (15 08, 1990 (27)). الجريدة الرسمية. **قانون المحاسبة العمومية، رقم: 90–21، المؤرخ في: 15 أوت 1990**. الجزائر. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025، من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (23 12, 2002). الجرائد الرسمية. **قانون رقم: 01–21، المورخ في: 22 ديسمبر 2001**، المتضمن لقانون المالية لسنة 2002(العدد: 79). الجزائر. تاريخ الاسترداد 25 08, 2025، من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (26 05, 2005 (السنة 42)). **قانون رقم: 05–05، المتضمن قانون المالية التكملي لسنة 2005، المؤرخ في: 25 جويلية 2005**. الجريدة الرسمية. الجزائر. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005052.pdf
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 05, 2009). **المرسوم التنفيذي رقم: 09–148 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025**، من الموقع الرسمي للمركز الجامعي ميلة: https://www.centre-univ-mila.dz/wp-content/uploads/2024/11/09-148-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%A

A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%87%D9%8A%D8%B

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (29 07, 2015 (السنة 52)). **المرسوم التنفيذي رقم: 15-205، المؤرخ في: 17 يوليو 2015**. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من الجرائد الرسمية: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015041.pdf

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 سبتمبر, 2018). **القانون العضوي رقم: 18-15، المتعلق بقوانين المالية**. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025، من scribd: https://fr.scribd.com/document/792873184/01-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A-18-15-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية>. (31 12, 2009 (السنة 78)). **قانون رقم: 09-09، المتعلق بقانون المالية لسنة 2010، المؤرخ بـ: 30 ديسمبر 2009**. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من الجرائد الرسمية: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2009/A2009078.pdf

9. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (03 05, 2009 (السنة 46)). الجريدة الرسمية. **المرسوم التنفيذي رقم: 09-148، المؤرخ في: 02 ماي 2009**، العدد: 26. الجزائر. تاريخ الاسترداد 22 08, 2025، من https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2009/A2009026.pdf

10. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية الشعبية. (15 07, 1998 (السنة 35)). الجريدة الرسمية. **المرسوم التنفيذي رقم: 98-227، المؤرخ في: 13 يوليو 1998**، العدد: 51. الجزائر. تاريخ الاسترداد 22 08, 2025، من https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- **التقارير والبيانات:**

11. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. (السداسي الثاني لسنة 2001). **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر** . الجزائر.
12. مجلس الوزراء. (2010). **بيان التنمية الخماسي 2010–2014**. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة السعودية: https://www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- **المقالات:**

13. محمد بن عدة، و محمد لكحل. (30 06, 2022). م**خطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020–2030**. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة(العدد: 01)، الصفحات 407-418.
14. هجرس منصور، و عبد الحميد بزيان. (30 جوان, 2016). واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير المركزة، و آثارها على التنمية المحلية المستدامة. مجلة علوم و تكنولوجيا(عدد: 43)، الصفحات 33-50. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025، من https://asjp.cerist.dz/en/article/58070
15. يوسف جيلالي. (08 06, 2019). **الإطار التنظيمي و الميزانياتي لتسيير و تنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(العدد: 02)، الصفحات 15-24. تاريخ الاسترداد 22 08, 2025، من https://asjp.cerist.dz/en/article/93811
16. يوسف جيلالي. (2002). **تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر** ص 266-297. مجلة الفكر القانوني والسياسي(العدد: 02)، الصفحات 266-297. تاريخ الاسترداد 22 08, 2025، من file:///C:/Users/pc/Downloads/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9

17. يوسف قاشي، و ناصر بن سنة. (ديسمبر, 2019). **دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي**. مجلة أوراق اقتصادية(العدد: 02)، الصفحات 23-52. تاريخ الاسترداد 22 08, 2025، من: https://asjp.cerist.dz/en/article/109564

- **مواقع إلكترونية:**

18. وكالة الأنباء الجزائرية. (04 01, 2021). **خطة الإنعاش الاقتصادي: آفاق واعدة لاقتصاد متنامٍ**. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/99302-2021-01-04-12-41-43